بسم الله الرحمن الرحيم

UNITED ARAB EMIRATES
RULER'S COURT
AJMAN

الإمارات العربية المتحدة
ديوان حاكم عجمان

No. _____
Date _____

الرقم : دأع/م ق/مراسيم/١١/١٢
التاريخ : ٢٠١١/٦/١٩

نائب القائد العام	
الإدارة العامة للعمليات الشرطية	✓
الإدارة العامة للموارد والخدمات المساندة	
مكتب القائد العام	✓
ادارة الإستراتيجيه وتطوير الأد	

سعادة العميد / علي عبدالله علوان المؤقر،

القائد العام – القيادة العامة لشرطة عجمان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد،،

الموضوع : المرسوم الأميري رقم (١٢) لسنة ٢٠١١
بشأن الربط الإلكتروني الأمني للمنشآت الهامة في الإمارة.

نرفق لسعادتكم طيه نسخة أصلية من المرسوم الأميري رقم (١٢) لسنة ٢٠١١م **"بشأن الربط الإلكتروني الأمني للمنشآت الهامة في الإمارة"** الذي أصدره صاحب السمو الحاكم (حفظه الله) بتاريخ ٢٠١١/٠٦/١٦م، للتكرم بالإطلاع، وحفظها ضمن ملفات القيادة العامة، والإيعاز لمن يلزم نحو إتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتنفيذه بالتعاون مع الجهات والدوائر المخاطبة بأحكامه داخل إمارة عجمان، وخارجها.

وتفضلوا بقبول وافر احترامنا

عباس النيل
المستشار القانوني لصاحب السمو حاكم عجمان

أدخل الأرشيف

بسم الله الرحمن الرحيم

UNITED ARAB EMIRATES
RULER'S COURT
AJMAN

الإمارات العربية المتحدة
ديوان حاكم عجمان

No. _____ الرقم : _____

Date _____ التاريخ : _____

المرسوم الأميري رقم (١٢) لسنة ٢٠١١م

بشأن الربط الإلكتروني الأمني للمنشآت الهامة في الإمارة

نحن، حميد بن راشد النعيمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم إمارة عجمان.

بعد الإطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢، بشأن إختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته.

وعلى القانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦، بشأن قوة الشرطة والأمن، وتعديلاته.

وعلى القانون الاتحادي رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٦، بشأن شركات الأمن الخاصة، ولائحته التنفيذية.

وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠١١ في شأن الإيرادات العامة للدولة.

وعلى المرسوم الأميري رقم ٤ لسنة ٢٠٠٣ بشان إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة عجمان وتعديلاته.

وعلى المرسوم الأميري رقم (٨) لسنة ٢٠١١ بشأن تنظيم إصدار التشريعات المحلية في إمارة عجمان.

وعلى المرسوم الأميري رقم (١١) لسنة ٢٠١١ بشأن إصدار القانون المالي في إمارة عجمان.

ولأغراض تحقيق اعلي معدلات الأمن والأمان في الإمارة، وتفعيل الدور الوقائي لأجهزة الشرطة بإنتهاج وإستغلال أحدث الطرق والوسائل الأمنية الالكترونية، بما يمكن من تحقيق تدخل مبكر حاسم وفاعل للأجهزة الأمنية، يسهم في الحد من وقوع الجرائم، ويخفف من أثارها.

ولما إرتأينا فيه تحقيق المصلحة العامة...
قررنا إصدار المرسوم الأميري الآتي نصه:

المادة (١)
إسم المرسوم

يسمي هذا المرسوم **"المرسوم الأميري رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بشأن الربط الالكتروني الأمني للمنشآت الهامة في الإمارة"**.

المادة (٢)
تعريفات وتفاسير

لأغراض تطبيق أحكام هذا المرسوم، وما لم يقتض سياق النص معنى آخر، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها أدناه، على النحو الآتي:

"الإمـــــــــارة" :يقصد بها إمارة عجمان.

"الشرطة" :يقصد بها القيادة العامة لشرطة عجمان.

"قائد الشرطة" :يقصد به القائد العام لشرطة عجمان.

"الإدارة المختصة" :يقصد بها الإدارة العامة للعمليات بالشرطة.

"منشأة هامة" :يقصد بها أي منشأة تزاول نشاطاً إقتصادياً في الإمارة، أو في أي منطقة حرة فيها، وعلى وجه الخصوص، أي من المنشآت الواردة تفصيلاً في المادة (٤) أدناه من هذا المرسوم وتشمل العبارة أية منشأة أخرى أو مرفق حيوي أو فعالية هامة يصدر قرار من قائد الشرطة بإضافتها للمنشآت الهامة الخاضعة لأحكام هذا المرسوم.

"الشبكة الأمنية" يقصد بها الشبكة الأمنية في مركز العمليات بالشرطة، وتشمل العبارة أي ربط بأنظمة أو أجهزة أو معدات إلكترونية تشكل جزءاً من المنظومة الأمنية للشرطة لتأمين المنشآت والمرافق الحيوية والفعاليات الهامة في الإمارة.

"الربط الإلكتروني" :يقصد به الربط الإلكتروني الإلزامي فيما بين الشبكة الإلكترونية والمنشآت الهامة بالإمارة.

المادة (٣)
الربط الإلزامي

بموجب هذا المرسوم، وإعتباراً من تاريخ نفاذه تلتزم كافة المنشآت الهامة القائمة حالياً، أو تلك التي تقام في الإمارة، بعد تاريخ العمل بهذا المرسوم، أو التي تضاف بموجب قرار يصدره قائد الشرطة بموجب المادة ٤(٢) أدناه، بإجراء عمليات الربط الإلكتروني الأمني بالشبكة الأمنية.

المادة (٤)
قائمة المنشآت الهامة

(١) لأغراض هذا المرسوم تشمل المنشآت الهامة في الإمارة، ما يلي:

(أ) الفنادق والمنتجعات والشقق الفندقية، وما في حكمها.

(ب) المصارف ومحلات الصرافة والمنشآت المالية والنقدية الأخرى وما في حكمها.

(ج) منشآت صناعة أوبيع المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

(د) مراكز التسوق الكبيرة ومتاجر السلع المتنوعة.

(ه) محال ومتاجر السلع الثمينة.

(و) مستودعات السلع الثمينة.

(ز) مستودعات المواد الخطرة.

(ح) معارض وكالات بيع السيارات.

(ط) محطات الوقود والغاز ومستودعاته.

(ي) محال ومراكز خدمات الإنترنت.

(٢) بموجب هذا المرسوم، يفوض قائد الشرطة بالقيام، بإصدار قرار أو قرارات خطية يلزم بموجبها أي منشأة هامة أو مرفق حيوي أو فعالية هامة في الإمارة بإجراء عمليات الربط الإلكتروني الأمني بالشبكة الأمنية سواءاً ورد ذكرها في البند ٤ (١) أعلاه أم لم يرد، وذلك بناءاً على توصية من الإدارة المختصة، تؤكد وجود خطر محتمل أو متوقع الحدوث على المنشأة الهامة أو المرفق الحيوي أو الفعالية الهامة المعنية مما يوجب إضافتها للمنشآت الخاضعة لأحكام هذا المرسوم، لإحتمال تعرضها لمخاطر أمنية.

المادة (٥)

الاستثناءات من أحكام المرسوم

يجوز لقائد الشرطة، بناءا على توصية من الإدارة المختصة، استثناء أية منشأة هامة من تطبيق أحكام هذا المرسوم عليها متي اقتنع بوجود مبررات كافية لاستثناء المنشأة الهامة المعنية بسبب طبيعة و/أو حجم أعمالها أو موقعها أو وسائل الحماية المتوافرة فيها.

المادة (٦)

الموافقة الأمنية

تلتزم جميع سلطات إصدار التراخيص التجارية والصناعية والمهنية داخل الإمارة (بما في ذلك سلطات الترخيص بأي منطقة حرة بالإمارة) بعدم إصدار أو تجديد أي رخصة تجارية أو مهنية أو صناعية، بحسب الحال، لأية منشأة هامة مذكورة في المادة (٤) من هذا المرسوم، أو يصدر قرار من قائد الشرطة بإخضاعها لأحكام هذا المرسوم، إلا بعد الحصول مسبقاً على موافقة أمنية من الإدارة المختصة لإصدار الرخصة المعنية لها أو لتجديدها، أو بخلاف ذلك، ان تكون المنشأة المعنية مستثناة من الخضوع لأحكام هذا المرسوم بموجب قرار يصدره قائد الشرطة، بموجب المادة (٥) أعلاه.

المادة (٧)

اللوائح والقرارات التنفيذية

يفوض قائد الشرطة بإصدار اللوائح التنفيذية والقرارات المنظمة لشروط ومواصفات المنشآت الهامة الخاضعة لهذا المرسوم ، ومتطلبات وإجراءات وآليات الربط الإلكتروني، وفقاً لأعلى المعايير الأمنية، والمواصفات الفنية المستخدمة في هذا المجال، وعلى النحو الذي يحقق الغايات المرجوة بموجب هذا المرسوم.

المادة (٨)
العقوبات

مع عدم الإخلال بأي عقوبات أشد منصوص عليها في أي قانون أخر يجوز لسلطة الترخيص المعنية توقيع أي من الغرامات الإدارية التالية على أية منشأة هامة تقرر الإدارة المختصة إنها قد إرتكبت مخالفة لأحكام هذا المرسوم:

(أ) غرامة مالية لا تقل عن خمسة ألاف (٥,٠٠٠) درهم، ولا تجاوز عشرين ألف (٢٠,٠٠٠) درهم، في حالة امتناع المنشأة الهامة المعنية من القيام بإجراء الربط الإلكتروني ويجب في هذه الحالة، إعطاء المنشأة الهامة المعنية مهلة أولى لمدة أقصاها ثلاثين (٣٠) يوماً لإكمال عمليات الربط الإلكتروني المطلوبة.

(ب) غرامة مالية لا تقل عن عشرين ألف (٢٠,٠٠٠) درهم، ولا تجاوز خمسين ألف (٥٠,٠٠٠) درهم، في حالة إخفاق المنشأة الهامة المعنية في القيام بإجراء الربط الالكتروني المطلوب خلال المهلة الزمنية الأولى، المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه، ويجب في هذه الحالة، إعطاء المنشأة الهامة المعنية مهلة ثانية لمدة أربعين (٤٠) يوماً لإكمال عمليات الربط الالكتروني المطلوبة.

(ج) غرامة مالية لا تقل عن خمسين ألف (٥٠,٠٠٠) درهم في حالة إخفاق المنشأة الهامة في إجراء الربط الالكتروني خلال المهلة الزمنية الثانية، المشار إليها في الفقرة (ب) أعلاه، وذلك بالإضافة لغرامة مالية بواقع ألف (١,٠٠٠) درهم عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد انقضاء المهلة الزمنية الثانية، المشار إليها في الفقرة (ب) أعلاه.

(د) في حال إستمرار المخالفة بالرغم من الغرامات المقررة بموجب الفقرة (ج) أعلاه، يجوز لسلطات الترخيص المعنية توقيع أية عقوبات إدارية أخري على المنشأة الهامة المخالفة، وفقاً لأحكام قوانين ولوائح الرخص السارية في الإمارة، بما في ذلك إيقاف أعمال المنشأة الهامة المعنية لمدة مؤقتة أو إلغاء الترخيص الممنوح للمنشأة الهامة المعنية، بصورة نهائية، بحسب ما قد تراه السلطة المرخصة ملائماً.

المادة (٩)
تحديد الرسوم والغرامات وآلية تحصيلها

٩(١) مع مراعاة أحكام القانون المالي الصادر بالمرسوم رقم (١١) لسنة ٢٠١١ والقوانين الاتحادية ذات الصلة بالشئون المالية السارية في الإمارة، تتولى دائرة الشؤون المالية والإدارية بالإمارة بعد التنسيق مع الإدارة المختصة، تحديد الرسوم المحلية الواجب تحصيلها عن إصدار الموافقات الأمنية وتحديد الغرامات الواجب توقيعها عن مخالفات هذا المرسوم وآلية تحصيل تلك الرسوم والغرامات على أن يصدر بكل ذلك قرار أميري من ولي عهد الإمارة.

٩(٢) على دائرة الشؤون المالية والإدارية بالإمارة التنسيق مع الإدارة المختصة لتخصيص جزء مناسب من الرسوم والغرامات المحصلة بموجب هذا المرسوم لأغراض إجراء أية تعديلات أو أعمال صيانة حسبما قد تكون مطلوبة، من وقت لآخر، في الشبكة الأمنية وذلك بحسب ما قد يتم الاتفاق عليه خطياً بين دائرة الشئون المالية والإدارية والإدارة المختصة مع أي شركة متخصصة تقوم بانجاز التعديلات أو أعمال الصيانة المطلوبة.

المادة (١٠)
نفاذ المرسوم

يكون هذا المرسوم نافذاً ويعمل بأحكامه بعد خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ التوقيع عليه وينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية للإمارة و يعمم على كافة الجهات المعنية به للعمل بموجبه، كل فيما يخصه.

صدر عنا بتوقيعنا ووضع خاتمنا الرسمي عليه بديواننا الأميري بعجمان في هذا اليوم الخميس الرابع عشر من شهر رجب سنة ١٤٣٢هجرية الموافق اليوم السادس عشر من شهر يونيو سنة ٢٠١١ ميلادية.

حميد بن راشد النعيمي
حاكم إمـــارة عجمان

In the name of Allah, Most Gracious, Most Merciful

United Arab Emirates
Ruler's court
Ajman

No.: DAA/MQ/Decrees/12/11
Dated: 19/06/2011

His Excellency Brigadier General / Ali Abdullah Olwan
General Commander - Ajman Police General Headquarters

May the peace and blessings of Allah be upon you,

Subject: Emiri Decree No. (12) of 2011
On Security Electronic Link of Important Establishments in the Emirate

Attached to your Excellency is an original copy of Emiri Decree No. 4125 of 2011G on Security Electronic Link of Important Establishments in the Emirate issued by his Excellency the Ruler (May Allah Protect Him) 16/06/2011G for your review and for filing within general headquarters files and for instructing those concerned to take necessary steps and procedures for execution of the decree in cooperation with the bodies and departments subject to provisions thereof inside and outside the Emirate of Ajman.

Best regards
Abbas Al Nil
Legal Advisor of His Excellency Ruler of Ajman
[Signature]

In the name of Allah, Most Gracious, Most Merciful

United Arab Emirates
Ruler's court
Ajman

No.:
Dated:

Subject: Emiri Decree No. (12) of 2011

On Security Electronic Link of Important Establishments in the Emirate

We, Hameed Bin Rashed Al Naimi, Member of the Higher Council and Ruler of the Emirate of Ajman.

Having taken cognizance of:

Federal Law No. (1) of 1972, on Terms of Reference of Ministries and Authorities of Ministers and its amendments,

Federal Law No. (12) of 1976, on Police and Security Force and its amendments.

Federal Law No. 37 of 2006, on Private Security Companies and its Executive Regulations,

Federal Law No. (1) of 2011 on State Public Revenues.

Emiri Decree No. (4) of 2003, on Establishment of Executive Council of the Emirarte of Ajman and its amendments

Emiri Decree No. (8) of 2011, on Regulation of Issuance of Local Legislations in the Emirate of Ajman

Emiri Decree No. (11) of 2011, on Issuance of Financial Law in the Emirate of Ajman,

For achievement of highest levels of security and safety in the Emirate and for activation of the preventive role of Police Authorities by adopting and making use of the recent electronic security techniques and means in order to achieve early decisive and effective interference by security authorities which contributes, in turn, in elimination of crimes and mitigates their impacts,

And for achievement of public interest…

We decided to issue the following Emiri Decree

Article (1)
Decree Title

This decree shall be titled: "Emiri Decree No. (12) of 2011, On Security Electronic Link of Important Establishments in the Emirate".

Article (2)
Definitions and Interpretations

For purposes of application of provisions of this decree and unless otherwise required by the context, the following words and statements shall have the meanings ascribed to each of them:

"**Emirate**": The Emirate of Ajman".

"**Police**": General Headquarter of Ajman Police".

"**Police Commander**": The General Commander of Ajman Police.

"**Competent directorate**": The General Operations Directorate of Police.

"**Important Establishment**": Any Establishment engaged in economic activity in the Emirate or in any free zone therein; particularly any of the establishments stated in details in article (4) below of this decree. Such statement includes any other establishment, utility or important event for which the General Police Commander issues a resolution to be added to important establishments subject to provision of this decree.

"**Security Network**": The Security Network at Operations Center of Police. This statement includes any link to electronic systems, devices or equipment which forms part of the security system of police to secure important establishments, utilities and activities in the Emirate.

"**Electronic Link**": The compulsory Electronic Link between the electronic network and the important establishments in the emirate.

Article (3)
Compulsory Link

By virtue of this decree and from the date it is effective, all current important establishments or those which would be established in the Emirate after effective date of this decree or which are added by a resolution to be issued by General Police Commander under article 4 (2) below shall make security electronic link with the security network.

Article (4)
List of important establishments

(1) For purposes of this decree, important establishments in the Emirate include the following:

(a) Hotels, resorts and hotel apartments and the like.
(b) Banks, exchange facilities, other financial and cash establishments and the like.
(c) Manufacturers or sellers of jewelries, precious metals and precious stones.
(d) Malls and supermarkets
(e) Precious commodities shops and malls
(f) Precious commodities warehouses.
(g) Hazardous substances warehouses
(h) Exhibitions and agencies for cars sale.
(i) Fuel and gas stations and warehouses.
(j) Internet services shops and centers.

(2) Under this decree, the General Commander shall be authorized to issue a written resolution or resolutions under which any important establishment, utility or activity in the Emirate shall be obliged to make security Electronic Link with the security network, whether stated in clause 4 (1) above or not upon a recommendation from the competent department which emphasizes potential or expected risk to the concerned important establishment, utility or activity to the effect that such establishment, utility or activity shall be added to establishments subject to provisions of this decree because of possible security risks.

Article (5)
Exclusions from provisions of the Decree

The General Police Commander may, under recommendation of the competent department exclude any important establishment from provisions of this decree; so long as he is convinced with sufficient justifications for such exclusion because of nature, volume of works, site or means o protection of such establishment.

Article (6)
Security Approval

All authorities competent with issuance of commercial, industrial and professional licenses inside the Emirate (including licensing authority at any free zone in the emirate) shall not issue or renew any commercial, professional or industrial license, as the case may be, for any important establishment stated in article (4) of this decree or for which a resolution is issued by General Police Commander to be subject to this decree, unless after getting prior security approval from the competent department for issuance or renewal of the concerned license. However, the concerned establishment may have been

excluded from provisions of this decree under a resolution to be issued by General Police Commander under article (5) above.

Article (7)
Executive regulations and resolutions

The General Police Commander shall be authorized with issuance of executive regulations and of resolutions regulating terms and specifications of important establishments which are subject to this decree along with requirements, procedures and mechanisms of electronic link; pursuant to the highest security standards and technical specifications followed in this field in order to achieve purposes of this decree.

Article (8)
Penalties

Without prejudice to any severe penalties stipulated in any other law, the concerned licensing authority may impose any of the following administrative fines to any important establishment if the competent department decides that such important establishment violated provisions of this decree:

(a) A financial fine of no less than five thousand dirham (AED 5000), and no more than twenty thousand dirham (AED 20000) if the concerned important establishment abstains from making of electronic link. In this case, the concerned important establishment shall be awarded an initial period of no more than 30 days for completion of the required electronic link processes.

(b) A financial fine of no less than twenty thousand dirham (AED 20000), and no more than fifty thousand dirham (AED 50000) if the concerned important establishment fails to perform the required electronic link

procedures within the first awarded time period as referred to in paragraph (a) above. In this case, the concerned important establishment shall be awarded a second period for 40 days for completion of the required electronic link processes.

(c) A financial fine of no less than fifty thousand dirham (AED 50000), if the concerned important establishment fails to perform the required electronic link procedures within the second awarded time period as referred to in paragraph (b) above. In addition to a financial fine of one thousand dirham (AED 1000) for each day in which the violation continues after the second awarded time period referred to in paragraph (b) above.

(d) If violation continues despite the fines stated in paragraph C above, the concerned licensing authorities may impose any other administrative penalties to the important establishment which violated the decree; pursuant to licenses laws and regulations applicable in the Emirate. This includes temporary suspension of the concerned important establishment or final cancellation of its license; as the licensing authority deems appropriate.

Article (9)

Prescription of fees and fines and collection mechanism thereof

9(1) Subject to provision of Financial Law issued by decree No. (11) of 2011 and Federal Laws related to financial affairs applicable in the emirate, the department of financial and administrative affairs in the emirate shall, after coordination with the competent department, prescribe the local fees that shall be collected for issuance of security approvals, along with fines to be imposed for violations of this decree and the mechanism of collection of such fees and

fines. All this shall be subject to an Emiri resolution from the Crown Prince of the Emirate.

9 (2) The Department of Financial and Administrative Affairs in the emirate shall coordinate with the competent department to allocate an appropriate part of fees and fines collected under this degree for making of any amendments or maintenance works as required, from time to time, in the security network; pursuant to written agreement between the Financial and Administrative Affairs Department and the competent department with any specialized company to make the required amendments or maintenance works.

Article (10)
Enforcement of the Decree

This decree shall come into force and shall be applicable after fifteen (15) days from the date it is signed. It shall be published in the Official Gazette of the emirate and shall be circulated to all concerned bodies to work upon in accordance with their competences.

We issue this decree and set our hand and seal in our Emiri Court in Ajman this Thursday, the fourteenth of Ragab of 1432ah.; corresponding to the sixteenth of June 2011G.

Hameed Bin Rashid Al Naimi
Ruler of the Emirate of Ajman
[Signature]
[Seal: United Arab Emirates- Ruler's Court Ajman]